مناخ الأعمال و دوره في تنشيط الحركية الاقتصادية

بلقاسم دواح
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة مستغانم

ملخص:

يتناول هدا البحث بالدراسة و التحليل مناخ الأعمال من خلال مختلف العناصر و المكونات التي تطرقت لها الهيآت والإقليمية و الدولية في معالجة الوضعيات الاقتصادية و تصنيف الدول حسب في الخريطة العالمية لاستقطاب رجال الأعمال و قيام المشاريع.

كما يتعرض بنوع من الإسهاب لتقييم مناخ الأعمال في الجزائر مقارنة بدول مغاربية أساسية و المتمثلة في المغرب وتونس في أهم جوانبه القانونية والتنظيمية و ما للبيئة الاقتصادية من تأثير بصفتها عنصرا هاما في مكونات مناخ الأعمال إضافة إلى العناصر التجارية و البشرية والبنيات التحتية الأساسية.

Résumé :

Cette étude porte sur le thème du climat des affaires et son importance comme élément fondamental dans la dynamique de réalisation de développement des affaires. Il est évalué sur la base d'une série d'indicateurs qualitatifs et quantitatifs, mesurables en vue de mettre en place des données spécifique sur aspects politiques économiques, sociaux et réglementaires de l'état général et sur des aspects spécifiques d'un environnement donné : un pays, une région, un marché.

Dans le but d'instaurer un climat d'affaire conforme aux aspirations de son développement, l'Algérie a promulgué un train de réformes multisectorielles en plus des mesures complémentaires. Cependant, les résultats enregistrés restent au deçà des objectifs tracés comparativement avec des pays comme le Maroc et la Tunisie.

مقدمة

تتقاطع أغلب الدراسات المهتمة بالشأن التنموي على اعتبار مناخ الأعمال محددا وسندا قويا لقيام المشاريع الاقتصادية عموما والتجارية خصوصا، و عليه تجتهد الدول و تتنافس بتوفير المناخ المناسب لقيام الأعمال و نجاحها. والجزائر من بين الدول الناشئة التي تسعى مند بداية التسعينيات (فترة الإصلاحات الهامة) لإرساء دعائم المناخ الملائم لتحريك عجلة التنمية الشاملة.

ويعتمد في تقييم مناخ الأعمال على مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية قابلة للقياس والمقارنة، و التي يتم من خلالها إعداد المعلومات حول الوضعية العامة لدولة، جهة أو سوق. وتشمل الجوانب القانونية و التنظيمية، الاقتصادية و السياسية.و أهمها عناصر البيئة القانونية والمؤسساتية (بما فيها القوانين، التشريعات و هيآت المرافقة التي أصبحت متغيرا استراتيجيا في استقطاب رجال الأعمال و لا تقل عناصر البيئة الاقتصادية (بما فيها الاستقرار النقدي، التضخم، أسعار الفائدة، القطاع المالي والحسابات الوطنية لاسيما الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، الديون العمومية والاحتياطي الإجمالي)، والبنية الاقتصادية الأساسية المتكونة المتمثلة في رأس المال الاقتصادي (بما فيه المنشآت الأساسية لمختلف القطاعات الحيوية) والتنمية البشرية لا تقل أهمية.

نتناول في هده الورقة البحثية مناخ الأعمال في الجزائر مقارنة بدول مغاربية أساسية (المغرب وتونس) مستعرضين الجانب القانوني والمؤسساتي ومستوى الحرية الاقتصادية لهده الدول إضافة للبيئة الاقتصادية بصفتها عنصرا هاما في مكونات مناخ الأعمال لاسيما المؤشرات الاقتصادية، التجارية، البشرية والبنيات التحتية الأساسية، إضافة إلى بعض الإجراءات القانونية النوعية التي اتخذها التي اتخذها الجزائر مقارنة بالدول محل المقارنة، لنستخلص إلى وضع تقييم مناخ الأعمال في الجزائر مقارنة مع الدول المذكورة.

1. معايير تقييم مناخ الأعمال:

تقوم مجموعة من الهيآت بتقييم دوري لمناخ الأعمال لدول العالم أهمها مؤسسات البنك العالمي، صندوق النقد الدولي و المنتدى الأوروبي للإصلاحات، و على مستوى الجزائر يقوم منتدى رؤساء المؤسسات بهدا الدور. و أوضح خبير الإصلاحات على مستوى "*CPCAI*" *طبيعة* العلاقة التكاملية ما بين مناخ الأعمال ومضمون " Doing 2Busines الدي يعتبر مرجعا هاما لرجال الأعمال.

حيث تعتمد مؤشرات متقاربة، ففي أوروبا يتكون المؤشر المركب لمناخ الأعمال من مجموع التحقيقات الأوروبية تدرس التطورات الظرفية لهده المعطيات1. وتمكن هده مؤشرات تقييم مناخ الأعمال من تصنيف الدول مابين الأحسن من حيث المحيط الملائم الذي يساعد على إنشاء المؤسسات وتطويرها بدون عراقيل، و الأسوأ من حيث المحيط الذي تشوبه العراقيل المختلفة بما فيها البيروقراطية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي،

و يأتي على رأس هده المؤسسات البنك العالمي بإصداره لتقارير سنوية حول مناخ الأعمال مند 2004 Doing) busines)، ويعتبر مرجعا عالميا يعتمد عليه أصحاب الأعمال في اتخاذ قراراتهم.

ويعتمد في إنجازه على صنفين من المعايير هي المعايير الأساسية و المعايير المكملة، إضافة إلى العوامل الأخرى كما هو موضح في الجدول (1).

الجدول (1): معايير تقييم مناخ الأعمال

المعايير الأساسية	المعايير المكملة	العوامل الأخرى
- مستوى تسهيل إنجاز الأعمال	التجارة الحدودية	-عدم الاستقرار الاقتصادي: العجز، الديون العمومية والتضخم.
- إنشاء المؤسسات	الربط بالكهرباء	-عدم الاستقرار السياسي
- تحويل الملكية	تنفيذ العقود	-نوعية المؤسسات المالية والمنافسة
- حماية الاستثمارات	معالجة حالات عدم الدفع	وضعية القطاع الموازي في الاقتصاد
- الحصول على القروض		-وضعية سوق العمل
- دفع الضرائب		

2. الإطار القانوني والمؤسساتي:

- **أهمية الإطار القانوني والمؤسساتي في مناخ الأعمال:**

تعتبر البيئة القانونية من المحددات الرئيسية المؤثرة في قيام الأعمال، وتتكون من مجموعة العناصر القانونية والتنظيمية وخاصة الأوامر، القوانين، المراسيم، القرارات والمنشورات المختلفة التي يجب أن يميزها الوضوح و عدم التناقض. وفي هذا السياق صدرت خلال الفترة 1991-2000 حوالي 1185 تعديل إجمالي على الأنظمة القانونية الوطنية المنظمة لمناخ الأعمال و الاستثمار في العالم 3.كما أشار لتقرير السنوي لسنة 2012 الصادر عن أن 125 من اقتصاديات دول العالم من بين 183 دولة أدخلت 245 إصلاح في التنظيمات القانونية لمناخ الأعمال، أي بزيادة 13 % مقارنة بالسنة2011 4.

تقييم الإطار القانوني والمؤسساتي في الجزائر مقارنة مع دول العينة:

توجد الكثير من النقاط المشتركة ما بين عناصر الإطار القانوني والمؤسساتي للجزائر و الدول محل المقارنة، لاسيما الفترة لبداية أهم الإصلاحات المرتبطة بالأعمال و الاستثمار .

- **فترة بداية أهم الإصلاحات القانونية والمؤسساتية:**

شرعت الجزائر في أهم الإصلاحات القانونية والمؤسساتية المرتبطة بالأعمال و الاستثمار ابتداء من سنة 1990 بإصدارها لقانون والقرض الذي يعد من بين الإشارات الواضحة اتجاه رجال الأعمال و المستثمرين تبعته حزمة من القوانين والإجراءات التنظيمية المعدلة والمكملة من منتصف التسعينات وهي مستمرة إلى يومنا هذا مواكبة للمتغيرات الوطنية ، الإقليمية والدولية.

واشتركت الجزائر مع باقي الدول محل المقارنة في صدور أهم التشريعات بداية من سنوات التسعينيات. ففي المغرب، صدر أول عنصر تشريعي سنة 1995، حيث شكل القانون المتضمن ميثاق الاستثمار الإطار القانوني

والتنظيمي لتطوير وترقية مناخ الأعمال والاستثمار في المغرب. و أصدرت تونس أول قانون ينظم مناخ الأعمال و الاستثمار سنة 1993، خضع لآخر تعديل سنة 2009. 4

- **هيأت تنظيم وتطوير الاستثمار الأجنبي:**

أصبح توفر هيأت خاصة تضطلع بتنظيم وترقية الأعمال و الاستثمارات جزءا أساسيا في تركيبة مناخ العام في الجزائر و الدول محل المقارنة. وسارعت الجزائر على غرار الدول المذكورة إلى تأسيس ثلاثة هيأت متكاملة فيما بينها تتقاسم أدوار تسويق الفرص، المرافقة وترقية الاستثمارات في الجزائر. وتعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أهم هيئة في هذا المجال، إضافة إلى المجلس الوطني للاستثمار والشباك الوحيد في خدمة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

وتتوفر كل الدول محل الدراسة على هيئة خاصة تقوم بتنظيم وترقية الاستثمار والمتمثلة في الهيئة التونسية لترقية الاستثمار، كما أسست المغرب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار "ANPI " سنة 1999 والتي من صلاحياتها مرافقة المستثمرين لاسيما الأجانب منهم، إضافة إلى الوكالة المغربية لتطوير الاستثمارات (AMDI) التي تقوم بنشاطات الترقية والتعريف بفرص الاستثمار في المغرب.

- **الاتفاقيات الدولية للاستثمار:**

تضمن الجزائر حماية محلية ودولية للاستثمارات الأجنبية فيها، فإضافة إلى حق التقاضي الذي تكفله لرجال الأعمال و المستثمرين لدى الهيآت القضائية الجزائرية، إضافة إلى التحكيم الدولي، والاتفاقيات الثنائية مع الكثير من الدول الأجنبية، فإنها طرف مصادق على الاتفاقية الخاصة لتسوية النزاعات المرتبطة بالاستثمارات (CIRDI) والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات (MIGA).

وتشترك الجزائر مع سائر الدول محل الدراسة في تركيبة الحماية والضمانات التي توفرها لرجال الأعمال والمستثمرين، لاسيما العضوية في الهيئتين المذكورتين وحق التقاضي المحلي وإقرار مبدأ التحكيم الدولي.

- **مستوى الأخطار:**

تؤثر الأخطار بجميع أنواعها على طبيعة مناخ الاستثمار، وأهما الأخطار السياسية والأخطار التجارية، يتم تقييمها بطرق و أدوات مختلفة، فوضع المرصد الدولي سلم تنقيط عددي لهدا الغرض (من 1 إلى 7) بالنسبة للأخطار السياسية وسلم أبجدي(A,B,C) بالنسبة للأخطار التجارية.

- **تقييم الأخطار التجارية والسياسية للجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة:**

صنفت الجزائر سنة 2010في الدرجة 4 ذات الخطر السياسي الأكبر والصنف C بالنسبة للخطر التجاري. ويعتبر هذا التصنيف سلبي من شأنه التأثير على قرارات رجال الأعمال و المستثمرين عموما ، ويرجع ذلك إلى مخلفات الأوضاع الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر خلال الفترة السابقة. وصنفت تونس في المجموعة الأولى في الدرجة 3 من حيث الخطر السياسي والدرجة B من حيث الخطر التجاري. إلا أن هده المؤشرات تحسنت بشكل ملحوظ خلال سنة 2012 و السداسي الأول لسنة 2013. . ويلخص الجدول (2) أهم هذه الأخطار حسب الدول محل المقارنة.

الجدول(2): تصنيف الدول محل الدراسة حسب درجات الأخطار السياسية والتجارية لسنة 2010 و2012.

الدول / الأخطار	الجزائر سنة 2010	المغرب سنة 2010	تونس سنة 2010	الجزائر سنة 2012	المغرب سنة 2012	تونس سنة 2012
الأخطار السياسية	4	2	3	2	2	4
الأخطار التجارية	C	B	B	B	B	C

المصدر: Ducroire SA, Rating Pays، 2012/2010

2. المؤشرات الاقتصادية العامة:

- **أهمية المؤشرات الاقتصادية في مناخ الأعمال و الاستثمار:**

تعتبر نوعية البيئة الاقتصادية محددا أساسيا لتمكين رجال الأعمال و المستثمرين من قياس مدى نجاح مشاريعهم. كما يمكنهم من الحصول على فكرة شاملة حول نسبة انفتاح نظامها الاقتصادي وأهمية القطاع الخاص في ذلك هدا النظام من خلال الإطلاع علي الخطوط العريضة للسياسات والبرامج الاقتصادية لهده الدول.

ويتميز الاستقرار الاقتصادي بوضوح السياسة اقتصادية وثباتها وانتظامها بغرض كسب ثقة رجل الأعمال و المستثمر والمحافظة عليها بالصيانة المستمرة لصورة الجزائر كدولة مضيفة لمشايعهم و تطويرها. كما أن للنمو الاقتصادي المنتظم دور هام في التأثير على قراراتهم وتوجيهها. وعليه فإن وضوح أسس البيئة الاقتصادية للدول واستقرارها ينتج مناخا متميزا للأعمال في بيئة اقتصادية متميزة.

- **تقييم مؤشرات النمو للجزائر مقارنة مع دول محل المقارنة:**

إن من أهم العناصر المناسبة لتقييم المؤشرات الاقتصادية العامة هي الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو، الناتج المحلي الإجمالي حسب الأفراد والتضخم.

- **الناتج المحلي الإجمالي:**

تبين معطيات الفترة 2005-2009 احتلال الجزائر متوسط ترتيب الدول محل المقارنة من حيث الناتج المحلي الإجمالي بـ 129.25 مليار دولار،متصدرة الدول موضوع المقارنة المتمثلة في المغرب وتونس كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل (1):متوسط الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، المغرب و تونس للفترة 2005-2009.

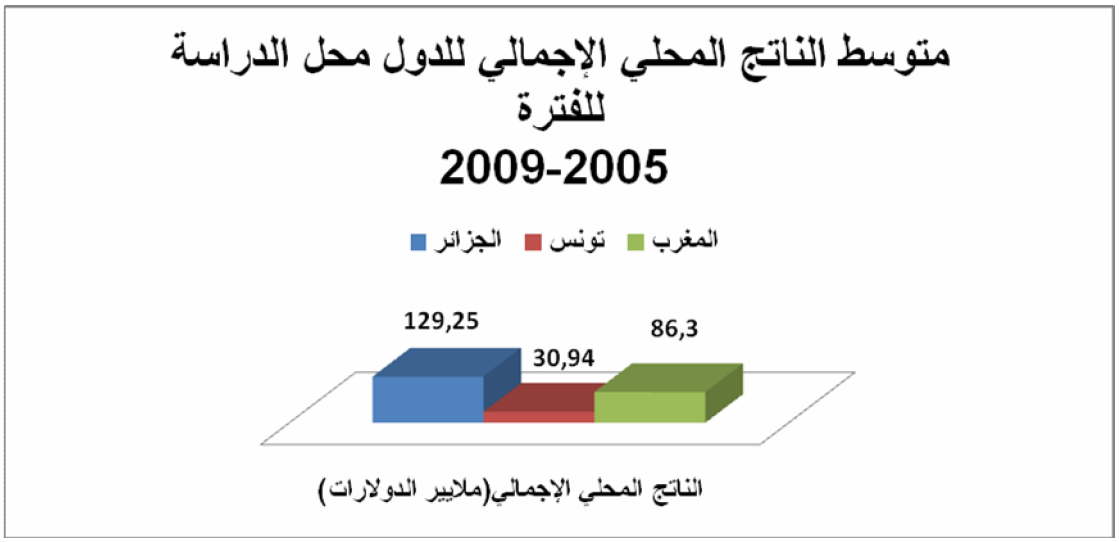

المصدر: من إعداد الباحث، بناءا على المعطيات المتضمنة في تقرير صندوق النقد الدولي حول التنمية، سنة2009

- **معدل النمو:**

كان معدل النمو في الجزائر هو الأضعف من بين الدول محل المقارنة، حيث تذيلت ترتيب هذه الدول خلال نفس الفترة. في حي تقاربت معدلات نمو كل من المغرب و تونس.

- **الناتج المحلي الإجمالي للفرد:**

سجلت الجزائر نتيجة جيدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي حسب الأفراد بـ 3764 دولار، وهو الأحسن مقارنة بكل من المغرب و تونس، كما هو مبين في الشكل(2).

الشكل (2): متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد للدول محل المقارنة للفترة 2005-2009

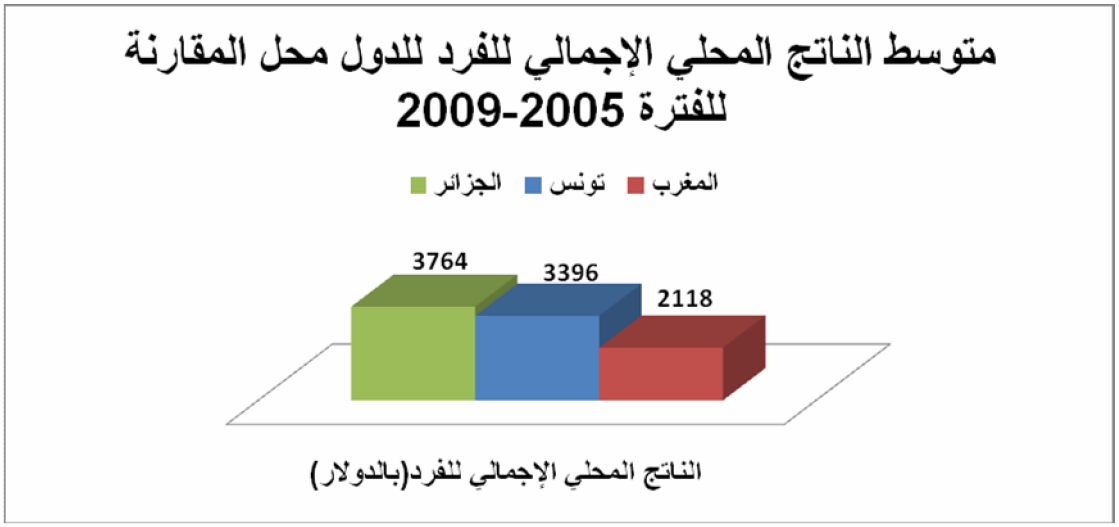

المصدر: من إعداد الباحث، بناءا على المعطيات المتضمنة في تقرير صندوق النقد الدولي حول التنمية، سنة 2009

- **معدل التضخم:**

كما اعتبر معدل التضخم خلال نفس الفترة جد مقبول مقارنة مع الدول محل الدراسة، إذ سجلت معدل 3,2% . و يوضح الشكل (3) أهم المعطيات المقارنة.

الشكل (3) : متوسط معدل النمو والتضخم للجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة للفترة2005-2009

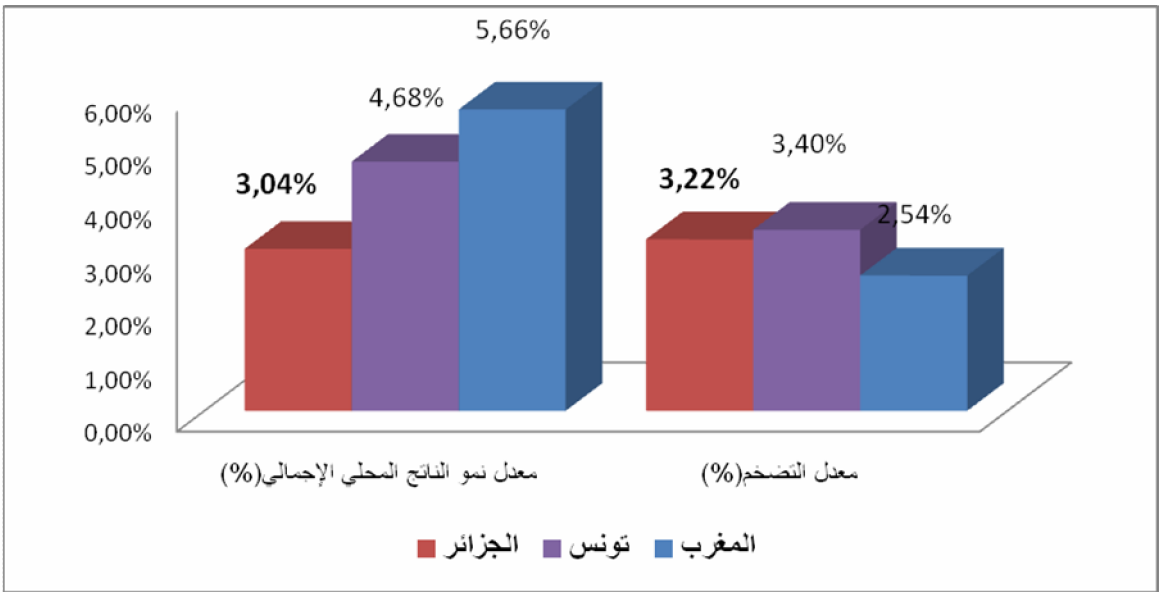

المرجع: من إعداد الباحث، بناءا على المعطيات المتضمنة في تقرير صندوق النقد الدولي حول التنمية، سنة2009

ومن خلال المعطيات المقارنة، تعتبر الوضعية العامة لأهم المؤشرات الإقتصادية الرئيسية هي الأحسن.

- **تقييم المؤشرات التجارية للجزائر مقارنة مع دول موضوع الدراسة:**

تلعب المؤشرات التجارية دورا هاما في تحديد مستويات استقطابية للدول للأعمال و المشاريع الاستثمارية، حيث يخص رجال الأعمال وضعية هده المؤشرات عناية خاصة من خلال مجموعة من الوسائل أهمها حصر وتحليل معطياتها عبر فحص وضعيات وتطور كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات وكل ما يرتبط بها. وفي الجزائر وعلى غرار الكثير من الدول المرشحة لقيام و نجاح الأعمال عموما و المشاريع الاستثمارية خصوصا، عرفت هده العناصر تطورا إيجابيا ملحوظا.

وفي هذا الإطار تتميز الجزائر عن باقي الدول محل المقارنة بتسجيلها لنتيجة إيجابية في

الميزان التجاري رغم ارتفاع مستوى الاستيراد، بفعل صادراتها للنفط والغاز. و هدا مقارنة بكل من المغرب وتونس التي يغلب عليه الطابع السلبي في أغلب سنوات الفترة المدروسة.

3.البنيات الاقتصادية الأساسية:

لاشك أن للبنيات الاقتصادية الأساسية أهمية كبرى في قيام الأعمال و المشاريع الاستثمارية و تطورها . فالبنية الاقتصادية الأساسية هي رأسمال اقتصادي مكون من تجهيزات ومنشآت طرق وسكك حديدية وبحرية وسدود ومنشآت تربوية وخدمات صحية وغيرها، والتي تعتبر محددا أساسيا وضروريا يساهم بشكل كبير في استقطاب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما ذات المردودية الاقتصادية والمالية المقبولة، والتي يمكن تحديد مردوديتها من خلال بالنسبة ما بين معدل رأس مال والناتج.

كما عرفها القاموس الأمريكي المتخصص بأنها تلك المنشآت الأساسية والخدمات والتجهيزات الضرورية لتسيير الاقتصاد بما فيها النقل وأنظمة الاتصال والماء والكهرباء ومختلف المنشآت العمومية الأخرى. 5

وتعتبر البنية الأساسية بمكوناتها لاسيما الخدمات مساندة للعمليات والأنشطة التي تتم ضمن البيئة الاقتصادية، وشبكات النقل المختلفة ذات النوعية الجيدة عاملا مساعدا في اكتمال العمليات التجارية وتنقل السلع مما يسهل تنفيذ العمليات التعاقدية في أحسن الظروف الزمنية والإقليمية، كما وأن وجود خدمات جيدة للاتصالات السلكية واللاسلكية سوف تسهل عمليات الاتصال ونقل المعلومات والبيانات بين أطراف العملية التجارية، بغض النظر إذا كان هذا الطرف مصدرا أو مستوردا أو مستثمرا. لذلك يعتبر المستثمرون الأجانب أن خدمات البنية الأساسية تعتبر مرافق هامة يرافق المشاريع الاستثمارية المباشرة في الدولة المضيفة باعتبارها عوامل محددة وهامة في رسم ملامح المناخ الاستثماري.

وتشكل هذه المنشآت محفزا هاما لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ونجاح إدارتها حيث تحضي الدول التي توفر أجسن الظروف في هذا المجال بالاهتمام الدولي.

- **تقييم البنيات الاقتصادية الأساسية للجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة:**

تتوفر الجزائر على بنيات تحتية أساسية هامة فى قطاعات هامة من النشاط الاقتصادي، من بينها قطاع النقل، حيث أنجزت شبكات هامة من الطرق البرية ،ويعتبر الطريق السيار شرق – غرب انجازا هاما من شأنه أن يكون عنصرا هاما من عناصر مناخ الاستثمار الأجنبي، وفي مجال النقل الجوي والبحري أنجزت الجزائر مجموعة من المطارات ذات سعات مختلفة وقامت بأشغال توسيع للموانئ الكبرى. وفي المجال الفلاحي أنجزت عدة سدود. أما في مجال الاتصالات، فاستثمرت الجزائر مبالغ هامة لإنجاز وتحديث الهياكل الأساسية للاتصالات. كما تم إنجاز بنيات أساسية مختلفة في قطاعات التعليم، الصحة والسياحة.

ورغم المجودات التي بذلتها الجزائر في سبيل توفير بنيات تحتية في مختلف القطاعات إلا أنها تبقى دون المستوى مقارنة مع الدول محل الدراسة. فالمغرب الأقرب جغرافيا تتفوق على الجزائر من حيث توفر البنيات الأساسية في ميدان السدود، وتتفوق كل دول العينة دون استثناء على الجزائر فيما يخص البنيات الأساسية في القطاع السياحي.

3.مؤشر التنمية البشرية:

- **أهمية التنمية البشرية في مناخ الاستثمار:**

يعتبر المورد البشري الحلقة الأساسية في التنمية عموما والتنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، وعليه تقوم الدول في العالم باستثمار هامة في مجال التنمية البشرية. وأصبح رأس المال البشري عنصرا محوريا في إرساء مناخ استثمار تنافسي يسمح باستقطاب الاستثمارات عموما والاستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الخصوص.

- **تقييم التنمية البشرية للجزائر مقارنة مع الدول موضوع المقارنة:**

يعتبر مؤشر التنمية البشرية للجزائر من بين أحسن المؤشرات الدول محل الدراسة خلال أهم سنوات الفترة 1980-2010 مقارنة مع الدول محل الدراسة، خاصة خلال سنتي 2005 و2010 تزامنا مع تعافي الجزائر من آثار الأزمة الأمنية التي عرفتها في العشرية الأخيرة من الألفية الثانية من جهة، والاستثمارات الكبيرة في قطاعات الصحة والتربية والتعليم ومختلف المنشآت الأساسية، إضافة إلى دخول أهم الإصلاحات القطاعية لاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها حيز التطبيق . وتقدمت الجزائر كل من المغرب، مصر،وتونس، في حين احتلت كل من الأردن وتركيا صدارة المجموعة. ويبين الجدول (3) تطور أهم معطيات التنمية البشرية في الجزائر.

الجدول (3): تطور مؤشر التنمية البشرية للجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة للفترة 1980-2010

	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
الجزائر	0,443	0,501	0,537	0,564	0,602	0,651	0,667
تونس	0,436	0,485	0,506	0,568	0,450	0,613	0,650
المغرب	0,351	0,390	0,421	0,450	0,491	0,536	0,567

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2010

وأخيرا يمكن تلخيص إيجابيات وسلبيات مناخ الاستثمار في الجزائر في النقاط التالية:

- **الجوانب الايجابية ويمكن إيجازها على النحو التالي6:**

° عودة التوازنات الكبرى وتحسن واضح في الأوضاع الاقتصادية: تحسن معدل النمو، تراجع معدل التضخم، رصيد إيجابي للحساب الجاري ...إلخ.

° تغير واضح في المجال التشريعي في اتجاه المزيد من التحرر الاقتصادي بما يسمح بتعميق وتكريس مبادئ اقتصاد السوق والحث على المنافسة.

° تحسين النظام الجبائي وتقديم المزيد من المزايا والتحفيزات وفقا للنظام الاستثماري الذي ينشط ضمنه المستثمر.

° تقديم المزيد من الضمانات للمستثمر الأجنبي سواء بشكل مباشر : ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة اختلاف الأطراف المتعاقدة، أو بشكل غير مباشر من خلال إبرام اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية لحماية الاستثمارات والمصادقة على الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات.

° توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة يعد ضمانا إضافيا للمستثمر الأجنبي.

° توفر الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة وفرص استثمارية عديدة غير مستغلة.

– الجوانب السلبية ونذكر من بينها:

° ضعف وتيرة الإصلاحات وخاصة عدم تسريع الخوصصة.

- جمود النظام المصرفي وعدم أهليته للقيام بدوره كوسيط مالي بما تستدعي إدخال إصلاحات جذرية عليه.
- وضع أمني غير قار.
- تأزم الاجتماعية وتدهور الظروف المعيشية للسكان عبر عنها بالإضرابات والاحتجاجات.
- العراقيل البيروقراطية والإدارية وسوء التسيير وانتشار الفساد والرشوة.
- مشاكل العقار(مشاكل عقد الملكية).
- عدم فعالية وكالة وترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات " APSSI

وفي إطار تحديد العناصر المؤثرة في مستوى استقطاب الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشر، أنجز المكتب الدولي للاستشارة " Consulting ernst & Young " سنة 2008 دراسة شملت 315 مستثمر دولي من أوربا الشمالية، المنطقة الأورو-متوسطية، الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، خلصت إلى تصنيف هذه العناصر حسب أولويات تصدرتها الأسواق المحلية بـ58%، البنيات التحتية بـ 54 %، اللغات 53%، الكفاءات 52%، الكلفات 46%، تشريعات العمل 46%، الاستقرار السياسي 45 % و البحث و التنمية 35%. 7

تصنيف الجزائر حسب البنك العالمي:

يتميز وضعية مناخ الأعمال في الجزائر بتدبدب المستوى، و هو ما تؤكده مختلف التقارير الصادرة عن هيآ ت التقييم و على رأسها البنك العالمي الدي أدرج الجزائر في تقرير" Doing business" في مراتب عالمية غير مريحة، فإنشاء مؤسسة في الجزائر يتطلب 25 يوما في حين لا تتجاوزهده المدة 9 أيام كمدة قصوى في دول منظمة التجارة والتنمية "OCDE . كما يقدر متوسط عدد الوثائق المطلوبة في الجزائر 14 وثيقة لإنشاء مؤسسة في حين لا يتجاوز 5 وثائق في دول منظمة التجارة و التنمية OCDE . ويبين الجدول (4) هذه المعطيات.

الجدول (4): التصنيف للجزائر حسب مناخ الأعمال

	مستوى تسهيل إنجاز الأعمال	إنشاء المؤسسات	تحويل الملكية	الحصول على القروض	حماية الاستثمارات	دفع الضرائب
2004	136	150	165	138	74	168
2012	148	153	167	150	79	164

المصدر: تقرير البنك العالمي، Doing business،2010

تقييم المنتدى الاقتصادي DAVOS:

يعتمد المنتدى الاقتصادي DAVOS مجموعة من العناصر في تقييم مناخ الأعمال، منها العناصر القاعدية، النجاعة والإبداع. وتعد وضعية مناخ الأعمال للجزائر الأسوأ من بين الدول الثلاثة موضوع المقارنة من حيث مكونات العناصر الثلاثة رغم تسجيلها لأحسن تقييم فيما يخص عنصر البنيات التحتية. ويوضح الجدول (5) و(6) هذه الوضعية.

الجدول(5): تقييم مناخ الأعمال للجزائر، تونس و المغرب

الدولة	المرتبة	العلامة الإجمالية للتقييم	المؤسسات	البنيات التحتية	المحيط الاقتصادي الكلي	الصحة والتربية
الجزائر	80	4.3	98	87	57	77
تونس	31	5.73	23	46	38	31
المغرب	36	5.1	30	65	44	67

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي **DAVOS، 2010**

الجدول (6): تقييم مناخ الأعمال للجزائر و تونس و المغرب حسب عاملي النجاعة و الإبداع

	النجاعة					الإبداع	
الدولة	**التعليم العالي**	**حجم السوق**	**السوق المالية**	**سوق العمل**	**التكنولوجيا**	**العلامة الإجمالية للتقييم**	**المرتبة**
الجزائر	**98**	**50**	**135**	**123**	**106**	**3.04**	**107**
تونس	**30**	**67**	**58**	**79**	**55**	**4.09**	**31**
المغرب	**42**	**51**	**63**	**84**	**58**	**4.02**	**35**

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي **DAVOS، 2010**

تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي:

لم يختلق تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي لمناخ الأعمال في الجزائر عن تصنيفها من طرف هيأت التقييم الأخرى، إدا تلت المرتبة الثالثة من بين الدول موضع المقارنة، وهو ما تؤكده المعطيات المتضمنة في الجدول (7).

الجدول(7): التصنيف العالمي للجزائر، تونس و المغرب من حيث مناخ الأعمال

الدولة	العلامة الإجمالية للتقييم	المرتبة
الجزائر	3.96	86
تونس	4.65	17
المغرب	4.9	34

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي،التقريرالسنوي2012

خاتمة:

رغم النتائج المقبولة لأداء الاقتصاد الجزائري المتزامن مع انخفاض مستوى الديون الخارجية للجزائر إلى أدنى مستوياته، و التحكم في التضخم والحفاظ على استقراره في حدود معدلات متوسطة و تحسن الحسابات الجارية لاسيما الميزان التجاري وميزان الخدمات بفضل محافظة قطاع المحروقات على مستويات إيجابية من الأداء والتحسن المستمر لمستوى احتياطي الصرف.

إذ مكنت هذه النتائج من عودة التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر. كما كان لها تأثير إيجابي على تحسن مؤشر التنمية البشرية بفضل المجهدات المبذولة في تحين مستويات الخدمات الصحية والتربوية فيها، والتي من دون توفر الموارد المالية الكافية لم تكن لتعرف هذا التطور الإيجابي.

لاشك و أن هده الإصلاحات بقدر أهميتها و أبعاده المختلفة خاصة الإصلاحات السياسية، القانونية التنظيمية والمؤسساتية ساهمت بشكل مميز في إرساء دعائم مناخ الأعمال في الجزائر، إلا أنها لا تزال بعيدة نسبيا مقارنة متوسط المستوى العالمي و مستوى هدا المناخ في كل من المغرب و تونس، و تحتاج إلى تحسينات بعينها في مجالات متعددة على رأسها النظام المصرفي و الحوكمة.

الهوامش:

1 Institut National de la Statistique Européenne et des études économiques (INSEE), Indicateur synthétique du climat des affaires, Rapport 2012

2 Janvier Kiambu, Expert en réformes du CPCAI. Reformes relatives au climat des affaires et des investissements. CPCAI, juin 2013

3 Sandrine LAVASSEUR, Investissements Directs Etrangers et Stratégies des Entreprises multinationales. Revue de l'OFCE, Mars 2002 (hors série), p 152

4 Doing Busines,Rapport annuel sur le climat des affaires,2012

5 American Heritage Dictionary.4th Edition. Houghton Mifflin company. Boston, MA.2000.

6- زعباط عبد الحميد،" **مناخ الاستثمار في الجزائر**"، الملتقى العلمي الدولي الثاني بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة سكيكدة،

7. Abdelmadjid Bouzidi, Investissements Directs Etrangers : Une féroce Concurrence, Site Algeria: News